# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٣٨**

الاثنين، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة رامبالي (سانت لوسيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البند ٨٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية**

**مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية** (A/69/255)

**مشروع القرار** (A/69/L.7)

**السيدة بايك جي – آه** (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكر السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديم تقرير الوكالة (انظر A/69/255) والذي يستعرض عمل الوكالة خلال العام المنقضي ويحدد أولويات المستقبل. وفي ظل التوقعات بأن تقوم الطاقة النووية وتطبيقات التكنولوجيا النووية بدور متزايد في العقود المقبلة، فإننا نولي أهمية كبيرة للدور المحوري للوكالة في تشجيع الاستخدامات الآمنة والمأمونة والسلمية للطاقة النووية. ونحن سعداء بالتقرير الذي يقدم موجزا جيدا للطائفة الواسعة من أعمال الوكالة التي نُفذت تمشيا مع الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. ووفد بلدي، إذ يغتنم هذه الفرصة، يود التعليق على أنشطة الوكالة والتطورات ذات الصلة في مجالات الأمان والأمن النوويين والضمانات النووية.

أولا وقبل كل شيء، قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسهامات كبيرة في الإطار العالمي للأمان النووي، سواء على صعيد تحسين معايير سلامة المنشآت والمواد النووية أو زيادة وعي الدول الأعضاء بالقضايا المتعلقة بالسلامة.

ونتطلع إلى مواصلة تنفيذ خطة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأمان النووي.

كما نتطلع إلى نشر التقرير الشامل للعام القادم بشأن الحادث النووي الذي وقع في محطة فوكوشيما داييتشي. ويأمل وفد بلدي مخلصا أن يتم إدماج الدروس والتوصيات الهامة التي يمكن استخلاصها من ذلك الحادث في البنى التحتية

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

للسلامة النووية لكل دولة من الدول الأعضاء من أجل أن نعد أنفسنا على نحو أفضل لتجنب مثل هذه الحوادث المأساوية والتقليل من الآثار الناجمة عنها إلى أدنى حد في المستقبل. وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يستمر الالتزام بتبادل المعلومات بطريقة تتسم بالشفافية وحسن التوقيت.

ويسرنا أن نلاحظ الأنشطة المثمرة العديدة التي اضطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي خلال العام الماضي. ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بالأمن النووي الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، استنادا إلى نتائج المؤتمر الأول الذي عُقد في عام ٢٠١٣. لقد كان عمل اللجنة الإرشادية في مجال الأمن النووي مثمرا، حيث أسهم في أن تتسم المنشورات بشأن الأمن النووي بمزيد من الشفافية والجودة والتواؤم والاتساق. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نعرب عن تقديرنا للنهج المركز الذي تستخدمه الوكالة لإنفاذ تعديل اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام ٢٠٠٥، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التصديقات من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك من جانب كوريا في أيار/مايو.

أما عملية مؤتمر قمة الأمن النووي، التي بدأت في واشنطن وتمت مواصلتها في سيول ولاهاي، والجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق أمن نووي فعال وصونه، فقد عزز كل منهما الآخر. وقد عملت مؤتمرات القمة بمثابة آلية مفيدة من أجل توطيد الالتزام السياسي على أعلى المستويات لتعزيز الأمن النووي في جميع أنحاء العالم، في حين اضطلعت الوكالة بدور هام في ترجمة ذلك الزخم السياسي المعزز إلى إجراءات ملموسة. ونحن إذ نستعد لمؤتمر قمة الأمن النووي الرابع في عام ٢٠١٦، فإننا نتطلع إلى استكشاف السبل الكفيلة بتحقيق أقصى قدر من التآزر بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعملية مؤتمر قمة الأمن النووي.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالضمانات، فإن وفدي يقدر الجهود التي تبذلها الوكالة من أجل تحسين كفاءة وفعالية تنفيذ الضمانات. ونرحب بحقيقة أن مجلس محافظي الوكالة أحاط علما بالوثيقة التكميلية للتقرير المعنية بمفهوم مستوى الدولة. ونحن على اقتناع بأن مفهوم مستوى الدولة سيسمح للوكالة بالاستفادة على نحو أفضل من مواردها من خلال تركيز الجهود على المجالات التي تكتسي أهمية أكبر بالنسبة للضمانات، وعلى تحسين القدرة على الاستجابة للظروف المتغيرة. وقد شعرنا بالتشجيع أيضا جراء تزايد عدد اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبروتوكولات الكميات الصغيرة المعدلة السارية.

ومع ذلك، فإن حالات عدم الامتثال من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيران وسوريا لا تزال تشكل تحديات خطيرة للنظام الدولي لمنع الانتشار ونظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويثير قلق وفد بلدي بصفة خاصة استمرار كوريا الشمالية في السعي إلى تحقيق قدرتها النووية. فلقد أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثلاث تجارب نووية وهددت المجتمع الدولي علنا بالإعلان عن إجراء المزيد من التجارب النووية. وإضافة إلى ذلك، واصلت كوريا الشمالية أنشطتها النووية في يونغبيون، بما في ذلك تشغيل مفاعل الكهربائي المهدأ بالغاز والغرافيت البالغ قدرته ٥ ميغاواط. وكما أوضح المدير العام للوكالة في تقريره الأخير الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، فإن هذه الأعمال تشكل انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال التام لالتزاماتها بموجب جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتزاماتها المنصوص عليها في البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف في ١٩ أيلول/

سبتمبر ٢٠٠٥. وإذ تتمسك جمهورية كوريا بقوة بالمبدأ القائل بأنه لا يمكن السكوت على الطموح النووي لكوريا الشمالية، فإنها ستواصل بذل الجهود مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في كوريا الشمالية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، فإننا نشيد بالوكالة على جهودها الرامية إلى إشراك إيران بنشاط بموجب البيان المشترك بشأن إطار التعاون الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بهدف حل جميع مسائل التحقق الحالية والسابقة المتعلقة ببرنامج إيران النووي. كما نعرب عن تقديرنا لدور الوكالة في التحقق من تدابير إيران الطوعية ورصدها في إطار خطة العمل المشتركة بين البلدان الخمسة الدائمة العضوية زائدا واحد وإيران في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وندعو إيران إلى العمل عن كثب مع الوكالة من أجل حل جميع المسائل المعلقة في الوقت المناسب، بما فيها تلك المتصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة.

وفي ضوء دعمنا الكامل لعمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامي إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تسخير الطاقة النووية في خدمة السلام والتنمية للبشرية، يسر جمهورية كوريا أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/69/L.7 المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**السيد الشندويلي** (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن السيد عبد اللطيف أبو العطا، الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة.

تعرب مصر عن تقديرها لتعاونها الجاري مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات خبرة الوكالة بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. يكتسي ذلك التعاون أهمية خاصة حيث تضع مصر حاليا برنامجا لبناء محطات للطاقة النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية وتحلية المياه من أجل تلبية مطالب مواطنيها المتزايدة، بمن في ذلك احتياجات القطاع الصناعي. وهناك تعاون واسع النطاق بين مصر والوكالة من أجل تعزيز القدرات والموارد البشرية المصرية في إطار ذلك البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من برامج التعاون التقني بين مصر والوكالة في مجال التطبيقات النووية الأخرى، بما في ذلك – على سبيل المثال لا الحصر – البحث العلمي، والأمن الغذائي، والبيئة، وعلاج السرطان، والصناعة، والثروة المعدنية، والموارد المائية.

كما ترحب مصر بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمن النووي، الذي تقع المسؤولية الأساسية عنه على عاتق الدولة على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، تؤكد مصر من جديد على الدور المركزي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية من جانب الدول الأعضاء، بالتوازي مع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن النووي. وأود الإشارة إلى أن مصر – بالتعاون مع الوكالة – على وشك الانتهاء من إنشاء مركز إقليمي للتدريب والدعم في مجال الأمن النووي. وترحب مصر أيضا بالتعاون مع الوكالة في مجال الأمان النووي. ويكتسي ذلك العمل أهمية خاصة في ضمان القدرات الوطنية للتصدي لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية. وفي هذا الصدد، تحقق مصر استفادة كبيرة من التعاون مع الوكالة من أجل تعزيز قدراتها.

وتود مصر أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على أهمية الدعم الذي تقدمه الوكالة من خلال اتفاقات التعاون الإقليمي في مجالات التكنولوجيا والطاقة النوويتين. ونشير، على وجه الخصوص، إلى الاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتنمية والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين، الذي تشارك فيه مصر بنشاط، بما يعود بالنفع على التعاون الإقليمي في القارة الأفريقية وكذلك مع الدول العربية.

وبخصوص المسائل المتعلقة بعدم الانتشار النووي، تؤكد مصر مجددا على أهمية تعزيز كفاءة نظام الضمانات الشاملة للوكالة وفعاليته. ونود أن نذكر في هذا الصدد باعتماد المؤتمر العام الثامن والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية للقرار السنوي الذي تقدمه مصر، المتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط. وسيضمن تنفيذ هذا القرار أن تنضم الدولة غير العضو المتبقية في المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى أن توافق تلك الدولة فورا على تطبيق ضمانات الوكالة الشاملة على نطاق كامل مرافقها النووية باعتبار ذلك تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة، وخطوة من أجل تعزيز السلم والأمن في سياق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وتحرص مصر على تعزيز كفاءة ضمانات الوكالة وفعاليتها. لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن تتسم الآليات والتدابير الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف بالوضوح والشفافية بمشاركة كل الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية. أما كفالة الاحترام الكامل لحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث عليها وإنتاجها واستعمالها للأغراض السلمية، وفقا لأحكام المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فلا يمكن تحقيقه إلا من خلال ذلك.

وفي ذلك السياق، تود مصر أيضا التأكيد على أن تطوير ضمانات الوكالة ينبغي ألا يؤدي إلى فرض التزامات إضافية تتجاوز الالتزامات التعاقدية الحالية للدول الأعضاء.

**السيد بينيتيث فيرسون** (كوبا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد كوبا العمل الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونرحب بالدول الأعضاء الجدد: اتحاد جزر القمر، وجمهورية جيبوتي، وجمهورية غيانا، وجمهورية فانواتو.

إن التعاون التقني يمثّل أحد الركائز الرئيسية للوكالة، وينبغي إعطاؤه الاهتمام على سبيل الأولوية. في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، حققت كوبا معدلا مرتفعا في تنفيذ مشاريع التعاون التقني مع الوكالة، بلغت نسبته ٩٧,٣٤ في المائة. ومن جانبها، فقد كانت أمريكا اللاتينية هي المنطقة التي حققت أعلى معدل تنفيذ لتلك المشاريع بنسبة ٨٩,٣ في المائة. ويجب أن تحصل منطقتنا على المزيد من الموارد من الوكالة من أجل التعاون التقني، ما دام بوسعها الحصول عليها.

لقد استكملت كوبا إطار برنامجها الوطني للتعاون التقني خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، الذي يستند إلى جهود بلدنا المبذولة في الكشف المبكر عن السرطان وعلاجه، لكونه السبب الرئيسي للوفاة في كوبا. وقد أعطينا أولوية خاصة لبرنامج العمل المعني بعلاج السرطان التابع للوكالة. وينبغي أن يمنح ذلك البرنامج الموارد المالية اللازمة بهدف توسيع نطاق عمله وتحسين النتائج التي يسفر عنها.

وما تزال سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الإجرامية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من خمسة عقود تؤثر سلبا على تنفيذ برنامج التعاون التقني مع الوكالة. يؤدي ذلك الحظر إلى زيادة الصعوبات التي يواجهها بلدنا في الحصول على المعدات اللازمة لمشاريع التعاون التقني بدرجة كبيرة، ويؤدي ذلك إلى زيادة التكلفة وتأخير التنفيذ دون مبرر.

ولا تسمح الإدارة الفعالة للأمن النووي بأي ممارسات استبعاد أو انتقائية. وينبغي أن تعتمد القواعد الدولية المنظِّمة للأمن النووي في إطار الوكالة، بناء على مفاوضات متعددة الأطراف تتسم بالشفافية والشمول، وبمشاركة جميع الدول. وترحب كوبا بعقد المؤتمر الدولي للأمن النووي الذي تنظمه الوكالة والمقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ويتضمن المشاركة على المستوى الوزاري.

ومن المتوقع أن يوفر بدء نفاذ التعديل على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، الذي صدّقت عليه كوبا في العام الماضي، المزيد من الحماية للمنشآت والمواد النووية، علاوة على تيسير التعاون بين الدول على منع ومكافحة الجرائم ذات الصلة. وسوف نواصل تعزيز تعاوننا الممتاز مع الوكالة في تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين الأمن المادي ومراقبة حدود بلدنا والمنشآت التي تحوي المواد المشعة من الفئتين ١ و ٢. وفي سياق ضمانات الوكالة، حصل بلدنا على مدى سبع سنوات متتالية على نتائج مرضية وشهادة مزدوجة عبر عمليات التفتيش التي تنفذها الوكالة.

ويجب علينا الحفاظ على مصداقية الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في مجال الضمانات، فضلا عن ضمان نزاهة ومهنية المعلومات المستكملة في ذلك المجال. وتدعم كوبا الجهود الرامية إلى تحسين كفاءة الضمانات، شريطة ألا يؤثر ذلك سلبا على الحقوق المشروعة للدول، وألا ينشئ أي ممارسات تمييزية أو انتقائية. وينبغي توخي الحذر في تحليل مفهوم الضمانات على صعيد الدول مع إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل الدول في ذلك الصدد.

ونحن بحاجة إلى مزيد من الكفاءة والفعالية في اعتماد قرارات الوكالة. وينطوي ذلك على تعزيز المؤتمر العام بوصفه الهيئة التشريعية العليا التي تشارك فيها جميع الدول الأعضاء. ويجب أيضا أن ندرس عضوية ومهام مجلس المحافظين بصورة متعمقة.

ونرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الجارية بين الوكالة وجمهورية إيران الإسلامية. ونشجع على مواصلة التقدم المحرز في تلك العملية. ونكرر التأكيد أيضا على تأييدنا الثابت لإنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونشعر بالأسف العميق لعدم انعقاد المؤتمر المعني بتلك المسألة والذي كان مقررا عقده في عام ٢٠١٢ حتى الآن. ويعرّض ذلك للخطر مصداقية النظام بأكمله الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتحث كوبا على عقد ذلك المؤتمر دون مزيد من التأخير.

وما يزال وجود ما يزيد على ١٦ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة النووية يهدد البشرية بالإبادة على نحو خطير. ولذلك السبب فإنه لا يمكن أن يظل نزع السلاح النووي هدفا يؤجل باستمرار ومشروطا. ويتمثل السبيل الوحيد لتجنب استخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها في القضاء التام عليها وحظرها في إطار تحقق دولي صارم. ويجب على الوكالة أن تضطلع بدور هام في تحقيق ذلك الهدف.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن كوبا ستواصل الثبات في الكفاح من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وذلك هو التزامنا إزاء الأجيال المقبلة.

**السيدة بابيو** (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تود الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها ودعمها للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تشكرها على تقريرها السنوي لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255). وترى الأرجنتين أن الوكالة قد اضطلعت بدور محوري فيما يتعلق بعدم الانتشار والتعاون الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية العلمية والتكنولوجية في المجال النووي.

ويكتسي الرصد الفعال للأنشطة النووية أهمية بالغة بالنسبة لتحقيق أهداف الأمن النووي على سبيل المثال. وما فتئ بلدنا يؤكد مرارا وتكرارا على أنه ينبغي أن يقع الدور القيادي في صياغة وتصميم هيكل الأمن النووي في المستقبل على عاتق الوكالة، وهي الهيئة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وترى الأرجنتين أن إحدى ركائز عمل الوكالة تتمثل في الأمن النووي والإشعاعي ونقل النفايات المشعة والتعامل معها بطريقة آمنة، وهي مجالات يرى بلدي أنها من الأهمية بمكان،

فضلا عن التعاون الدولي في ذلك المجال. وتؤدي الوكالة دورا رئيسيا في تعزيز التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ويسهم بلدنا بقدر كبير عن طريق توفير الخبراء والخدمات لأعمال الوكالة، وهو بمثابة نقطة مرجعية إقليمية.

منذ إنشاء الوكالة في عام ١٩٥٧، ما فتئت الأرجنتين تشارك بنشاط في برنامج التعاون التقني للوكالة من خلال الوكالات التقنية التابعة لها. وقد مكنتنا مشاركتنا الفعالة في ذلك المجال من تمويل عدد كبير من المشاريع الوطنية والإقليمية، تماما مثلما تمكنا من المشاركة بصفتنا إحدى الجهات المانحة إلى البلدان الأخرى من خلال الوكالة، بما في ذلك البرامج في إطار اتفاقية التعاون الإقليمي لتعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونشارك أيضا – بوصفنا من أصحاب المصلحة فيما يختص ببرنامج التعاون التقني لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥- في ٢٠ مشروعا من مشاريع التعاون التقني على الصعد الوطنية والإقليمية والأقاليمية. وما تزال الأرجنتين تفي حتى الآن بالتزاماتها المالية للتعاون التقني، ودفعت مقدما تبرعاتها إلى صندوق التعاون التقني التابع للوكالة للعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وبالإضافة إلى ذلك، شارك بلدنا بنشاط في أعمال أفرقة الخبراء في مجالات مفاعلات الطاقة ومفاعلات البحوث ودورات الوقود النووي وتطوير الهياكل الأساسية. وشددت الأرجنتين على زيادة التدريب الجاري على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز المنصة الإلكترونية لمفاعلنا الرئيسي RA -٦. ونضطلع أيضا بدور رئيسي في شبكة أمريكا اللاتينية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية.

وتعتقد الأرجنتين أنه ينبغي توحيد الجهود حتى يمكن خلق بنية أساسية نووية أكثر صلابة وفعالية واستدامة في الأجل الطويل. وتشكل الضمانات الدولية ركيزة أخرى للوكالة. فإلى جانب السلامة النووية والإشعاعية، تكتسي تلك الضمانات أهمية خاصة لتعزيز التطوّر النووي.

وفي الختام، تود الأرجنتين أن تكرر أن هذه الضمانات يجب أن ترتكز على جو من التعاون بين الوكالة والدول الأعضاء.

**السيد الطائي** (العراق): تود حكومة بلدي الإعراب عن تقديرها للجهد المتميّز الذي تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام السيد يوكيا أمانو، والأمانة لإصدار تقرير الوكالة لعام ٢٠١٣ (انظر A/69/255). وتشيد بالإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وخاصة متابعة أنشطة الوكالة الرئيسة في مجالات الضمان والتحقق، والأمن والأمان، والعلوم والتكنولوجيا والتعاون التقني. مما أتاح للدول الأعضاء الاستفادة من الأنشطة لتعزيز نموها وتطورها العلمي ورفاه شعوبها.

يؤكد وفد بلدي الحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي في تنمية وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وبما يسهم في تطوير برامج التنمية الوطنية، وخاصة للدول النامية، دون معوقات أو احتكار من قبل مجموعة محددة من دول العالم، أو فرض شروط معينة تمس بمصالح الدول.

كما يشدد على ضرورة مراعاة مبدأ التوازن والتآزر بين الأنشطة التي تضطلع بها الوكالة في إعداد ميزانياتها. لذا فإن أي محاولة لتهميش برنامج التعاون التقني أو الصندوق التابع له لن تجد قبولاً. ويرى العراق أنه من الأهمية بمكان أن تصبح موارد الصندوق كافية ومؤمّنة ومحددة، وأن يشمل صندوق التعاون الزيادة المئوية نفسها التي تطرأ على الميزانية العادية لجسر الهوّة التي لا تزال تتسع بينهما. ويتمنّى وفد بلدي النجاح للفريق العامل المعني بالميزانية الذي بدأ أعماله مطلع هذا العام، وأن تصبّ جهوده في هذا الاتجاه.

إن استخدام التكنولوجيا النووية وتطويرها باستمرار في مجالات الأمن الغذائي، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، والموارد المائية والإدارة البيئية بات ضرورة حيوية يجب تعميمها على كل شعوب العالم. وبهذه المناسبة، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للوكالة الدولية وإدارة برنامج التعاون التقني لدعمهما مشاريع الاتفاق التعاوني للدول العربية في آسيا للتدريب وبناء القدرات في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. حيث قاربت نسبة تنفيذ العراق لهذه البرامج ١٠٠ في المائة.

ويعمل العراق منذ أكثر من سبعة أعوام مع خبراء الوكالة وعدد من خبراء الدول الصديقة والاتحاد الأوروبي في برامج تصفية المنشآت والمواقع النووية المدمّرة للبرنامج النووي العراقي السابق، وكذلك إدارة النفايات المشعة الناتجة عنها. وقد حدث تقدم كبير في تنفيذ خطة برنامج التصفية التي أعدّت مراحلها المختلفة بالتعاون مع الوكالة في ظل ظروف أمنية وبيئية صعبة، وتم خلال هذه السنوات تصفية عدد من المنشآت والمنظومات التي تقع ضمن مجمّع التويثة النووي وخارجه. ويجري العمل حالياً على وضع الخطط التفصيلية لتصفية المرافق الأخرى وحسب الأولويات المتفق عليها مع الوكالة.

إن حكومة بلدي تسعى بشكل جاد إلى تعزيز الإجراءات التي من شأنها ضمان مستقبل الأجيال القادمة وعدم تأثرها سلبياً بكل أنواع التلوث البيئي وخاصة التلوث الإشعاعي الذي قد ينتج عن المواقع النووية المدمّرة أو اليورانيوم المنضّب الذي استُخدم في حربي عام ١٩٩١ و ٢٠٠٣. وذلك من خلال وضع المعايير المناسبة في ضوء تعليمات الوكالة. وفي هذا الإطار فقد تم تشكيل لجنة وطنية لوضع استراتيجية شاملة للتعامل مع النفايات المشعّة ممثلة من كل مؤسسات الدولة، والتي ستمثل حجر الأساس لهذه الاستراتيجية والتي من المؤمّل أن تسهم في إدارة النفايات المشعة والتخلص منها بشكل آمن.

كما يسعى العراق حالياً لإدخال بعض التطبيقات النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية كالمعالجات الإلكترونية والأيونية لاستخدامها في مجال البحث العلمي والتطبيقات الطبية والبيئية والزراعية والصناعية وغيرها. وفي هذا السياق، يأمل العراق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المزيد من الدعم والإسناد للعراق في هذا المجال، مؤكدين حاجة العراق إلى المزيد من الدعم الدولي في مجال تنظيف البيئة العراقية من كل الملوّثات الضارّة. نودّ الإشارة إلى أن المؤسسات الوطنية في العراق شرعت في عملية تقييم المخاطر المحتملة من سيطرة الجماعات الإرهابية على المرافق والمواد، وتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من مخاطرها. حيث يتم التنسيق بين هذه المؤسسات جميعا من خلال مركز العمليات الوطني التابع لرئاسة مجلس الوزراء.

كما أن السلطات العراقية مستمرّة في بذل الجهود الحثيثة التي تهدف إلى تعزيز أمن وأمان الأنشطة النووية على الصعيدين التشريعي والتنفيذي. فقد انضم العراق مؤخراً إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٤. بالإضافة إلى مصادقته على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، كما أن الجهات المختصّة قامت بإعداد مشروع قانون للانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، الذي سيقدم إلى البرلمان العراقي للموافقة عليه. وبدأ العراق بمناقشاته مع الوكالة لتطوير برامجه الخاصة بالأمن النووي بهدف تحسين قدراته المتعلقة بحماية المواد والمرافق وأمن المعلومات والأدلة الجنائية النووية. وقد تم عقد الاجتماع الأول بين الطرفين في عمّان خلال الشهر الماضي والذي تم فيه مناقشة خطط الأمن النووي المتكاملة المقترحة. بالإضافة إلى ما تقدّم، فإن العراق أنجز خطوات كبيرة في مجال إنشاء نظام وطني للسيطرة على المواد والمعدات

المزدوجة الاستخدام حيث تم إكمال المرحلة الثانية من هذا البرنامج الذي من شأنه تعزيز السيطرة على المواد والمعدات الحساسة، وخاصة التي تقع ضمن قوائم معاهدات واتفاقيات نزع السلاح ومنع الانتشار والأنظمة الدولية.

يؤكّد العراق على أهمية معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق عالميتها. وعلى هذا الأساس ندعو جميع الأطراف للانضمام إليها دون تأخير وإخضاع جميع منشآتها إلى نظام الضمانات الشامل التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ندعو من جديد إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ٤٨٧ (١٩٨١) الذي طالب إسرائيل أن تضع فوراً منشآتها النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي طالب بإنشاء منطقة خالية من من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتنفيذ أهداف ”مؤتمر استعراض معاهدة منع الانتشار“ لعام ١٩٩٥ وخطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ التي ستقود إلى التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، وعلى تنفيذ الخطوات العملية ذات الصلة وعقد مؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

أما على صعيد الأمن النووي، نشدد على دور الوكالة المركزي في تقوية الأمن النووي على الصعيد العالمي، في الوقت الذي نرحّب فيه بنتائج مؤتمر الأمن النووي الذي انعقد في فيينا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، نتطلع إلى نجاح خطة الوكالة للأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

لقد كشفت الأشهر الثلاثة الماضية الكثير من الحقائق حول طبيعة التنظيمات والمجموعات الإرهابية. الأمر الذي دفع المجتمع الدولي إلى إعادة تقييم خطرها على السلم والأمن الدوليين بإصدار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي يتطلّب تنفيذها تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله، ومنع وصول الأموال والأسلحة إلى هذه التنظيمات والمجموعات الإرهابية المتطرفة. ونشير هنا إلى تقدير حكومة بلدي للجهود التي تبذلها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي في التأسيس لتحالف دولي ووضع خطط واقعية لمجابهة مخاطر الجماعات المتطرّفة لتحجيم خطرها وانتشارها حول العالم.

**السيدة بيلا** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما ننظر بشكل إيجابي لأنشطة الوكالة في جميع المجالات الرئيسية المنصوص عليها قانونا، والتي تشمل الأمان والأمن النوويين؛ والعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية؛ والضمانات والتحقق النووي. وتسهم الوكالة بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

إننا نقر بالدور المركزي للوكالة في تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي، لا سيما في ضوء الحادثتين اللتين وقعتا في محطتي الطاقة النووية في تشيرنوبيل وفوكوشيما داييتشي. وتعتبر أوكرانيا من المهم ضمان أن يجري تطوير واستخدام الطاقة النووية في ظل شروط أمن وسلامة صارمة. ولدينا سجل حافل بالنجاحات في مجال الحفاظ على سلامة وأمن منشآتنا النووية. فجميع محطاتنا للطاقة النووية تعمل حاليا بحسب النمط المعتاد، ونمتثل بشكل كامل لالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب اتفاقية الأمان النووي، كما جرى تأكيد ذلك مؤخرا في الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

ونؤكد مجددا دعمنا القوي لبرنامج التعاون التقني للوكالة. وتثمن أوكرانيا دور البرنامج في التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة وإدارة المياه وتعزيز السلامة النووية

والإشعاعية. وهو بمثابة أداة قوية لتبادل المعارف النووية وبناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وتسهم مشاريع التعاون التقني التي تنفذها الوكالة على الصعيدين الإقليمي والوطني بشكل كبير في تحقيق السلامة النووية وتحسين الفعالية الشاملة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أوكرانيا. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، واصلت أوكرانيا وستواصل العمل مع وكالة الطاقة الذرية في مجالات مثل إدارة النفايات المشعة والنووية ووقف تشغيل محطات الطاقة النووية؛ وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لإزالة التلوث وإعادة الأنشطة الزراعية والتعمير في مناجم اليورانيوم القائمة ومرافق إنتاج اليورانيوم السابقة؛ ووضع أهداف للسلامة واستراتيجيات تنظيمية لمحطات الطاقة النووية؛ وتعزيز مختبرنا الخاص بقياس الجرعات في مجال العلاج بالأشعة.

ويشكل التقليل من الآثار المترتبة عن حادث تشرنوبيل لحدها الأدنى، فضلا عن إعادة تأهيل المناطق الملوثة بسببه اجتماعيا واقتصاديا، أولوية بالنسبة لحكومة أوكرانيا. ويجري حاليا بناء غطاء واق آمن جديد فوق الوحدة ٤ المدمرة في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، مع توقع الانتهاء منه خلال عام ٢٠١٥، وسيمكننا من تحويل هذا المأوى إلى نظام آمن بيئيا وإيكولوجيا. ونحن مستمرون في دعم المشاريع الإقليمية الأوروبية الجارية في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني، والتي تهدف إلى دعم استعادة الظروف البيئية الإشعاعية الطبيعية للمناطق التي تضررت جراء حادث تشيرنوبيل، وكذلك وقف تشغيل وإدارة نفايات محطتي تشيرنوبيل و A1 للطاقة النووية.

إن الأمن النووي جزء مهم لا يتجزأ من نشاط الوكالة. وتثني أوكرانيا على عمل الوكالة الهادف إلى مساعدة الدول، بناء على طلبها، فيما يخص تعزيز أنظمة الأمن النووي والإشعاعي على الصعيد الوطني وتحسين حمايتها المادية للمواد النووية. ونود أن نؤكد دور الوكالة الهام في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وترحب أوكرانيا باعتماد الوكالة لخطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وانطلاقا من الفهم بأن مسؤولية الأمن النووي تقع على عاتق كل دولة على حدة، ترغب أوكرانيا في التأكيد على أن جميع منشآتها النووية تعمل وفقا للنمط المعتاد. وقد اتخذت السلطات الأوكرانية المختصة تدابير إضافية فعالة لضمان أمنها النووي، بما في ذلك الحماية المادية المعززة لوحدات الطاقة الـ ١٥ العاملة في أربعة مواقع لمحطات الطاقة النووية.

تلتزم أوكرانيا تماما بالمشاركة في اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر مسألة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية قصوى. ونؤكد على الأهمية القصوى لنظام ضمانات الوكالة فيما يتعلق بتوفير رقابة فعالة على المواد والأنشطة الحساسة. ويشكل نظام ضمانات الوكالة عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونعتقد أن اتفاق الضمانات الشامل وبروتوكوله الإضافي، إذا ما أخذا مجتمعين، يشكلان أفضل مستوى للتحقق، وأن الالتزام العالمي بالصكين يعزز نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

وأوكرانيا تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات. ونحيط علما بتقرير المدير العام في الوثيقة التكميلية للتقرير والمتعلقة بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره، ونشيد بعمل الوكالة الهادف إلى مواصلة دعم التطبيق الفعال للضمانات، وتوسيع إمكانية إنجاز مهام جديدة تتعلق بتطوير التكنولوجيا النووية.

لا تعترف أوكرانيا بجمهورية القرم المعلنة بشكل غير شرعي أو بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لها ككيان تابع له. وجرى التأكيد على سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية في القرار ٢٦٢/٦٨، المُتخذ في ٢٧ آذار/مارس، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتنتهك

الإجراءات غير القانونية التي اتخذها الاتحاد الروسي مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، والتزامات روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضمن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

وقد انتهك الاتحاد الروسي بشكل صارخ الضمانات الأمنية التي قدمها، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى أوكرانيا في المذكرة الموقعة فيما يخص انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستمرار احتلال جزء من الأراضي الأوكرانية، المتمثل في جمهورية القرم المتمتعة بحكم ذاتي ومدينة سيفاستوبول حيث تقع المرافق والمواد النووية الأوكرانية، يقوض نظام عدم الانتشار الذي أنشأتها المعاهدة والذي انضمت له أوكرانيا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، من خلال قبولها، وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، بالضمانات المنصوص عليها في اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، يؤكد الجانب الأوكراني، أولا، أنه وفقا لدستور أوكرانيا وقانونها المتعلقين بضمان حقوق وحريات المواطنين والنظام القانوني في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، تمتد سيادة أوكرانيا لتشمل كامل إقليمها، وهو غير قابل للتجزئة وله حرمته داخل حدودها الحالية. ثانيا، تحتفظ أوكرانيا بالولاية على جميع المرافق والمواد النووية، بما في ذلك مفاعل DR-100 المخصص للأبحاث وباقي المرافق النووية في جامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية، والتي هي ملك لأوكرانيا وتقع حاليا في الأراضي المحتلة مؤقتا. ثالثا، تظل أحكام اتفاق الضمانات بين أوكرانيا ووكالة الطاقة الذرية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سارية بشكل كامل وتنطبق على جميع المرافق والمواد النووية في أوكرانيا، بما في ذلك تلك التي تقع في الأراضي المحتلة مؤقتا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتيومدينة سيفاستوبول. وأوكرانيا تدعم موقف الوكالة المبدئي المتعلق بالاستمرار في تطبيق الضمانات على المنشآت والمواد النووية الأوكرانية، وفقا لقواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، واستنادا إلى حقيقة أن جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

وأود أن أؤكد أن أوكرانيا تحظر على كامل أراضيها، بما في ذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا، ومدينة سيفاستوبول، نشر الأسلحة النووية وتحويل المواد والمرافق النووية الأوكرانية للأغراض العسكرية، بما في ذلك مفاعل أبحاث DR-100 والمرافق النووية الأخرى التابعة لجامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية. ولذلك، نحث الجانب الروسي على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى انتهاك مركز الجزء الذي يحتله الاتحاد الروسي من الأراضي الأوكرانية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وتعرقل إمكانية توسيع نطاق اتفاق ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وبروتوكوله الإضافي الموقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ بين الاتحاد السوفياتي السابق والوكالة ليشمل المواد والمرافق النووية الأوكرانية.

**السيدة بيلا** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما ننظر بشكل إيجابي لأنشطة الوكالة في جميع المجالات الرئيسية المنصوص عليها قانونا، والتي تشمل الأمان والأمن النوويين؛ والعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية؛ والضمانات والتحقق النووي. وتسهم الوكالة بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

إننا نقر بالدور المركزي للوكالة في تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي، لا سيما في ضوء الحادثتين اللتين وقعتا في محطتي الطاقة النووية في تشيرنوبيل وفوكوشيما داييتشي. وتعتبر أوكرانيا من المهم ضمان أن يجري تطوير واستخدام الطاقة النووية في ظل شروط أمن وسلامة صارمة. ولدينا سجل حافل بالنجاحات في مجال الحفاظ على سلامة وأمن منشآتنا النووية. فجميع محطاتنا للطاقة النووية تعمل حاليا بحسب النمط المعتاد، ونمتثل بشكل كامل لالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب اتفاقية الأمان النووي، كما جرى تأكيد ذلك مؤخرا في الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

ونؤكد مجددا دعمنا القوي لبرنامج التعاون التقني للوكالة. وتثمن أوكرانيا دور البرنامج في التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة وإدارة المياه وتعزيز السلامة النووية والإشعاعية. وهو بمثابة أداة قوية لتبادل المعارف النووية وبناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وتسهم مشاريع التعاون التقني التي تنفذها الوكالة على الصعيدين الإقليمي والوطني بشكل كبير في تحقيق السلامة النووية وتحسين الفعالية الشاملة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أوكرانيا. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، واصلت أوكرانيا وستواصل العمل مع وكالة الطاقة الذرية في مجالات مثل إدارة النفايات المشعة والنووية ووقف تشغيل محطات الطاقة النووية؛ وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لإزالة التلوث وإعادة الأنشطة الزراعية والتعمير في مناجم اليورانيوم القائمة ومرافق إنتاج اليورانيوم السابقة؛ ووضع أهداف للسلامة واستراتيجيات تنظيمية لمحطات الطاقة النووية؛ وتعزيز مختبرنا الخاص بقياس الجرعات في مجال العلاج بالأشعة.

ويشكل التقليل من الآثار المترتبة عن حادث تشرنوبيل لحدها الأدنى، فضلا عن إعادة تأهيل المناطق الملوثة بسببه اجتماعيا واقتصاديا، أولوية بالنسبة لحكومة أوكرانيا. ويجري حاليا بناء غطاء واق آمن جديد فوق الوحدة ٤ المدمرة في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، مع توقع الانتهاء منه خلال عام ٢٠١٥، وسيمكننا من تحويل هذا المأوى إلى نظام آمن بيئيا وإيكولوجيا. ونحن مستمرون في دعم المشاريع الإقليمية الأوروبية الجارية في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني، والتي تهدف إلى دعم استعادة الظروف البيئية الإشعاعية الطبيعية للمناطق التي تضررت جراء حادث تشيرنوبيل، وكذلك وقف تشغيل وإدارة نفايات محطتي تشيرنوبيل و A1 للطاقة النووية.

إن الأمن النووي جزء مهم لا يتجزأ من نشاط الوكالة. وتثني أوكرانيا على عمل الوكالة الهادف إلى مساعدة الدول، بناء على طلبها، فيما يخص تعزيز أنظمة الأمن النووي والإشعاعي على الصعيد الوطني وتحسين حمايتها المادية للمواد النووية. ونود أن نؤكد دور الوكالة الهام في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وترحب أوكرانيا باعتماد الوكالة لخطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وانطلاقا من الفهم بأن مسؤولية الأمن النووي تقع على عاتق كل دولة على حدة، ترغب أوكرانيا في التأكيد على أن جميع منشآتها النووية تعمل وفقا للنمط المعتاد. وقد اتخذت السلطات الأوكرانية المختصة تدابير إضافية فعالة لضمان أمنها النووي، بما في ذلك الحماية المادية المعززة لوحدات الطاقة الـ ١٥ العاملة في أربعة مواقع لمحطات الطاقة النووية.

تلتزم أوكرانيا تماما بالمشاركة في اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر مسألة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية قصوى. ونؤكد على الأهمية القصوى لنظام ضمانات الوكالة فيما يتعلق بتوفير رقابة فعالة

على المواد والأنشطة الحساسة. ويشكل نظام ضمانات الوكالة عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونعتقد أن اتفاق الضمانات الشامل وبروتوكوله الإضافي، إذا ما أخذا مجتمعين، يشكلان أفضل مستوى للتحقق، وأن الالتزام العالمي بالصكين يعزز نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

وأوكرانيا تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات. ونحيط علما بتقرير المدير العام في الوثيقة التكميلية للتقرير والمتعلقة بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره، ونشيد بعمل الوكالة الهادف إلى مواصلة دعم التطبيق الفعال للضمانات، وتوسيع إمكانية إنجاز مهام جديدة تتعلق بتطوير التكنولوجيا النووية.

لا تعترف أوكرانيا بجمهورية القرم المعلنة بشكل غير شرعي أو بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لها ككيان تابع له. وجرى التأكيد على سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية في القرار ٢٦٢/٦٨، المُتخذ في ٢٧ آذار/مارس، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتنتهك الإجراءات غير القانونية التي اتخذها الاتحاد الروسي مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، والتزامات روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضمن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

وقد انتهك الاتحاد الروسي بشكل صارخ الضمانات الأمنية التي قدمها، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى أوكرانيا في المذكرة الموقعة فيما يخص انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستمرار احتلال جزء من الأراضي الأوكرانية، المتمثل في جمهورية القرم المتمتعة بحكم ذاتي ومدينة سيفاستوبول حيث تقع المرافق والمواد النووية الأوكرانية، يقوض نظام عدم الانتشار الذي أنشأتها المعاهدة والذي انضمت له أوكرانيا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، من خلال قبولها، وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، بالضمانات المنصوص عليها في اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، يؤكد الجانب الأوكراني، أولا، أنه وفقا لدستور أوكرانيا وقانونها المتعلقين بضمان حقوق وحريات المواطنين والنظام القانوني في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، تمتد سيادة أوكرانيا لتشمل كامل إقليمها، وهو غير قابل للتجزئة وله حرمته داخل حدودها الحالية. ثانيا، تحتفظ أوكرانيا بالولاية على جميع المرافق والمواد النووية، بما في ذلك مفاعل DR-100 المخصص للأبحاث وباقي المرافق النووية في جامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية، والتي هي ملك لأوكرانيا وتقع حاليا في الأراضي المحتلة مؤقتا. ثالثا، تظل أحكام اتفاق الضمانات بين أوكرانيا ووكالة الطاقة الذرية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سارية بشكل كامل وتنطبق على جميع المرافق والمواد النووية في أوكرانيا، بما في ذلك تلك التي تقع في الأراضي المحتلة مؤقتا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتيومدينة سيفاستوبول. وأوكرانيا تدعم موقف الوكالة المبدئي المتعلق بالاستمرار في تطبيق الضمانات على المنشآت والمواد النووية الأوكرانية، وفقا لقواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، واستنادا إلى حقيقة أن جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

وأود أن أؤكد أن أوكرانيا تحظر على كامل أراضيها، بما في ذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا، ومدينة سيفاستوبول، نشر الأسلحة النووية وتحويل المواد والمرافق النووية الأوكرانية للأغراض العسكرية، بما في ذلك مفاعل أبحاث DR-100 والمرافق النووية الأخرى التابعة لجامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية.

ولذلك، نحث الجانب الروسي على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى انتهاك مركز الجزء الذي يحتله الاتحاد الروسي من الأراضي الأوكرانية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وتعرقل إمكانية توسيع نطاق اتفاق ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وبروتوكوله الإضافي الموقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ بين الاتحاد السوفياتي السابق والوكالة ليشمل المواد والمرافق النووية الأوكرانية.

**السيدة بيلا** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما ننظر بشكل إيجابي لأنشطة الوكالة في جميع المجالات الرئيسية المنصوص عليها قانونا، والتي تشمل الأمان والأمن النوويين؛ والعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية؛ والضمانات والتحقق النووي. وتسهم الوكالة بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

إننا نقر بالدور المركزي للوكالة في تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي، لا سيما في ضوء الحادثتين اللتين وقعتا في محطتي الطاقة النووية في تشيرنوبيل وفوكوشيما داييتشي. وتعتبر أوكرانيا من المهم ضمان أن يجري تطوير واستخدام الطاقة النووية في ظل شروط أمن وسلامة صارمة. ولدينا سجل حافل بالنجاحات في مجال الحفاظ على سلامة وأمن منشآتنا النووية. فجميع محطاتنا للطاقة النووية تعمل حاليا بحسب النمط المعتاد، ونمتثل بشكل كامل لالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب اتفاقية الأمان النووي، كما جرى تأكيد ذلك مؤخرا في الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

ونؤكد مجددا دعمنا القوي لبرنامج التعاون التقني للوكالة. وتثمن أوكرانيا دور البرنامج في التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة وإدارة المياه وتعزيز السلامة النووية والإشعاعية. وهو بمثابة أداة قوية لتبادل المعارف النووية وبناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وتسهم مشاريع التعاون التقني التي تنفذها الوكالة على الصعيدين الإقليمي والوطني بشكل كبير في تحقيق السلامة النووية وتحسين الفعالية الشاملة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أوكرانيا. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، واصلت أوكرانيا وستواصل العمل مع وكالة الطاقة الذرية في مجالات مثل إدارة النفايات المشعة والنووية ووقف تشغيل محطات الطاقة النووية؛ وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لإزالة التلوث وإعادة الأنشطة الزراعية والتعمير في مناجم اليورانيوم القائمة ومرافق إنتاج اليورانيوم السابقة؛ ووضع أهداف للسلامة واستراتيجيات تنظيمية لمحطات الطاقة النووية؛ وتعزيز مختبرنا الخاص بقياس الجرعات في مجال العلاج بالأشعة.

ويشكل التقليل من الآثار المترتبة عن حادث تشرنوبيل لحدها الأدنى، فضلا عن إعادة تأهيل المناطق الملوثة بسببه اجتماعيا واقتصاديا، أولوية بالنسبة لحكومة أوكرانيا. ويجري حاليا بناء غطاء واق آمن جديد فوق الوحدة ٤ المدمرة في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، مع توقع الانتهاء منه خلال عام ٢٠١٥، وسيمكننا من تحويل هذا المأوى إلى نظام آمن بيئيا وإيكولوجيا. ونحن مستمرون في دعم المشاريع الإقليمية الأوروبية الجارية في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني، والتي تهدف إلى دعم استعادة الظروف البيئية الإشعاعية الطبيعية للمناطق التي تضررت جراء حادث تشيرنوبيل، وكذلك وقف تشغيل وإدارة نفايات محطتي تشيرنوبيل و A1 للطاقة النووية.

إن الأمن النووي جزء مهم لا يتجزأ من نشاط الوكالة. وتثني أوكرانيا على عمل الوكالة الهادف إلى مساعدة الدول، بناء على طلبها، فيما يخص تعزيز أنظمة الأمن النووي والإشعاعي على الصعيد الوطني وتحسين حمايتها المادية للمواد

النووية. ونود أن نؤكد دور الوكالة الهام في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وترحب أوكرانيا باعتماد الوكالة لخطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وانطلاقا من الفهم بأن مسؤولية الأمن النووي تقع على عاتق كل دولة على حدة، ترغب أوكرانيا في التأكيد على أن جميع منشآتها النووية تعمل وفقا للنمط المعتاد. وقد اتخذت السلطات الأوكرانية المختصة تدابير إضافية فعالة لضمان أمنها النووي، بما في ذلك الحماية المادية المعززة لوحدات الطاقة الـ ١٥ العاملة في أربعة مواقع لمحطات الطاقة النووية.

تلتزم أوكرانيا تماما بالمشاركة في اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر مسألة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية قصوى. ونؤكد على الأهمية القصوى لنظام ضمانات الوكالة فيما يتعلق بتوفير رقابة فعالة على المواد والأنشطة الحساسة. ويشكل نظام ضمانات الوكالة عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونعتقد أن اتفاق الضمانات الشامل وبروتوكوله الإضافي، إذا ما أخذا مجتمعين، يشكلان أفضل مستوى للتحقق، وأن الالتزام العالمي بالصكين يعزز نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

وأوكرانيا تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات. ونحيط علما بتقرير المدير العام في الوثيقة التكميلية للتقرير والمتعلقة بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره، ونشيد بعمل الوكالة الهادف إلى مواصلة دعم التطبيق الفعال للضمانات، وتوسيع إمكانية إنجاز مهام جديدة تتعلق بتطوير التكنولوجيا النووية.

لا تعترف أوكرانيا بجمهورية القرم المعلنة بشكل غير شرعي أو بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لها ككيان تابع له. وجرى التأكيد على سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية في القرار ٢٦٢/٦٨، المُتخذ في ٢٧ آذار/مارس، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتنتهك الإجراءات غير القانونية التي اتخذها الاتحاد الروسي مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، والتزامات روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضمن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

وقد انتهك الاتحاد الروسي بشكل صارخ الضمانات الأمنية التي قدمها، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى أوكرانيا في المذكرة الموقعة فيما يخص انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستمرار احتلال جزء من الأراضي الأوكرانية، المتمثل في جمهورية القرم المتمتعة بحكم ذاتي ومدينة سيفاستوبول حيث تقع المرافق والمواد النووية الأوكرانية، يقوض نظام عدم الانتشار الذي أنشأتها المعاهدة والذي انضمت له أوكرانيا بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، من خلال قبولها، وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، بالضمانات المنصوص عليها في اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، يؤكد الجانب الأوكراني، أولا، أنه وفقا لدستور أوكرانيا وقانونها المتعلقين بضمان حقوق وحريات المواطنين والنظام القانوني في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، تمتد سيادة أوكرانيا لتشمل كامل إقليمها، وهو غير قابل للتجزئة وله حرمته داخل حدودها الحالية. ثانيا، تحتفظ أوكرانيا بالولاية على جميع المرافق والمواد النووية، بما في ذلك مفاعل DR-100 المخصص للأبحاث وباقي المرافق النووية في جامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية، والتي هي ملك لأوكرانيا وتقع حاليا في الأراضي المحتلة مؤقتا. ثالثا، تظل أحكام اتفاق الضمانات بين أوكرانيا ووكالة الطاقة الذرية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سارية

بشكل كامل وتنطبق على جميع المرافق والمواد النووية في أوكرانيا، بما في ذلك تلك التي تقع في الأراضي المحتلة مؤقتا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتيومدينة سيفاستوبول. وأوكرانيا تدعم موقف الوكالة المبدئي المتعلق بالاستمرار في تطبيق الضمانات على المنشآت والمواد النووية الأوكرانية، وفقا لقواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، واستنادا إلى حقيقة أن جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

وأود أن أؤكد أن أوكرانيا تحظر على كامل أراضيها، بما في ذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا، ومدينة سيفاستوبول، نشر الأسلحة النووية وتحويل المواد والمرافق النووية الأوكرانية للأغراض العسكرية، بما في ذلك مفاعل أبحاث DR-100 والمرافق النووية الأخرى التابعة لجامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية. ولذلك، نحث الجانب الروسي على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى انتهاك مركز الجزء الذي يحتله الاتحاد الروسي من الأراضي الأوكرانية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وتعرقل إمكانية توسيع نطاق اتفاق ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وبروتوكوله الإضافي الموقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ بين الاتحاد السوفياتي السابق والوكالة ليشمل المواد والمرافق النووية الأوكرانية.

**السيدة بيلا** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أوكرانيا أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. كما ننظر بشكل إيجابي لأنشطة الوكالة في جميع المجالات الرئيسية المنصوص عليها قانونا، والتي تشمل الأمان والأمن النوويين؛ والعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية؛ والضمانات والتحقق النووي. وتسهم الوكالة بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية العالمية.

إننا نقر بالدور المركزي للوكالة في تعزيز الإطار العالمي للأمان النووي، لا سيما في ضوء الحادثتين اللتين وقعتا في محطتي الطاقة النووية في تشيرنوبيل وفوكوشيما دايتشي. وتعتبر أوكرانيا من المهم ضمان أن يجري تطوير واستخدام الطاقة النووية في ظل شروط أمن وسلامة صارمة. ولدينا سجل حافل بالنجاحات في مجال الحفاظ على سلامة وأمن منشآتنا النووية. فجميع محطاتنا للطاقة النووية تعمل حاليا بحسب النمط المعتاد، ونمتثل بشكل كامل لالتزاماتنا المترتبة علينا بموجب اتفاقية الأمان النووي، كما جرى تأكيد ذلك مؤخرا في الاجتماع الاستعراضي السادس للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية.

ونؤكد مجددا دعمنا القوي لبرنامج التعاون التقني للوكالة. وتثمن أوكرانيا دور البرنامج في التطوير المسؤول للتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية في مجالات الصحة البشرية والأغذية والزراعة وإدارة المياه وتعزيز السلامة النووية والإشعاعية. وهو بمثابة أداة قوية لتبادل المعارف النووية وبناء القدرات فيما بين الدول الأعضاء. وتسهم مشاريع التعاون التقني التي تنفذها الوكالة على الصعيدين الإقليمي والوطني بشكل كبير في تحقيق السلامة النووية وتحسين الفعالية الشاملة للاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أوكرانيا. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، واصلت أوكرانيا وستواصل العمل مع وكالة الطاقة الذرية في مجالات مثل إدارة النفايات المشعة والنووية ووقف تشغيل محطات الطاقة النووية؛ وبناء الهياكل الأساسية اللازمة لإزالة التلوث وإعادة الأنشطة الزراعية والتعمير في مناجم اليورانيوم القائمة ومرافق إنتاج اليورانيوم السابقة؛ ووضع أهداف للسلامة واستراتيجيات تنظيمية لمحطات الطاقة النووية؛ وتعزيز مختبرنا الخاص بقياس الجرعات في مجال العلاج بالأشعة.

ويشكل التقليل من الآثار المترتبة عن حادث تشرنوبيل لحدها الأدنى، فضلا عن إعادة تأهيل المناطق الملوثة بسببه اجتماعيا واقتصاديا، أولوية بالنسبة لحكومة أوكرانيا. ويجري حاليا بناء غطاء واق آمن جديد فوق الوحدة ٤ المدمرة في محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، مع توقع الانتهاء منه خلال عام ٢٠١٥، وسيمكننا من تحويل هذا المأوى إلى نظام آمن بيئيا وإيكولوجيا. ونحن مستمرون في دعم المشاريع الإقليمية الأوروبية الجارية في إطار برنامج الوكالة للتعاون التقني، والتي تهدف إلى دعم استعادة الظروف البيئية الإشعاعية الطبيعية للمناطق التي تضررت جراء حادث تشيرنوبيل، وكذلك وقف تشغيل وإدارة نفايات محطتي تشيرنوبيل و A1 للطاقة النووية.

إن الأمن النووي جزء مهم لا يتجزأ من نشاط الوكالة. وتثني أوكرانيا على عمل الوكالة الهادف إلى مساعدة الدول، بناء على طلبها، فيما يخص تعزيز أنظمة الأمن النووي والإشعاعي على الصعيد الوطني وتحسين حمايتها المادية للمواد النووية. ونود أن نؤكد دور الوكالة الهام في تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال. وترحب أوكرانيا باعتماد الوكالة لخطة الأمن النووي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وانطلاقا من الفهم بأن مسؤولية الأمن النووي تقع على عاتق كل دولة على حدة، ترغب أوكرانيا في التأكيد على أن جميع منشآتها النووية تعمل وفقا للنمط المعتاد. وقد اتخذت السلطات الأوكرانية المختصة تدابير إضافية فعالة لضمان أمنها النووي، بما في ذلك الحماية المادية المعززة لوحدات الطاقة الـ ١٥ العاملة في أربعة مواقع لمحطات الطاقة النووية.

تلتزم أوكرانيا تماما بالمشاركة في اتخاذ إجراءات فعالة متعددة الأطراف من أجل مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعتبر مسألة إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ذات أهمية قصوى. ونؤكد على الأهمية القصوى لنظام ضمانات الوكالة فيما يتعلق بتوفير رقابة فعالة على المواد والأنشطة الحساسة. ويشكل نظام ضمانات الوكالة عنصرا أساسيا في نظام عدم الانتشار النووي العالمي. ونعتقد أن اتفاق الضمانات الشامل وبروتوكوله الإضافي، إذا ما أخذا مجتمعين، يشكلان أفضل مستوى للتحقق، وأن الالتزام العالمي بالصكين يعزز نظام عدم الانتشار النووي العالمي.

وأوكرانيا تدعم الجهود التي تبذلها الوكالة لتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات. ونحيط علما بتقرير المدير العام في الوثيقة التكميلية للتقرير والمتعلقة بإرساء مفهوم لتنفيذ الضمانات على مستوى الدولة وتطويره، ونشيد بعمل الوكالة الهادف إلى مواصلة دعم التطبيق الفعال للضمانات، وتوسيع إمكانية إنجاز مهام جديدة تتعلق بتطوير التكنولوجيا النووية.

لا تعترف أوكرانيا بجمهورية القرم المعلنة بشكل غير شرعي أو بضم الاتحاد الروسي غير القانوني لها ككيان تابع له. وجرى التأكيد على سيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية في القرار ٢٦٢/٦٨، المُتخذ في ٢٧ آذار/مارس، بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. وتنتهك الإجراءات غير القانونية التي اتخذها الاتحاد الروسي مبادئ وقواعد القانون الدولي المعترف بها عالميا، والتزامات روسيا بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تضمن سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها.

وقد انتهك الاتحاد الروسي بشكل صارخ الضمانات الأمنية التي قدمها، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، إلى أوكرانيا في المذكرة الموقعة فيما يخص انضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واستمرار احتلال جزء من الأراضي الأوكرانية، المتمثل في جمهورية القرم المتمتعة بحكم ذاتي ومدينة سيفاستوبول حيث تقع المرافق والمواد النووية الأوكرانية، يقوض نظام عدم الانتشار الذي أنشأتها المعاهدة والذي انضمت له أوكرانيا

بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، من خلال قبولها، وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة، بالضمانات المنصوص عليها في اتفاق الضمانات والبروتوكول الإضافي المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي هذا الصدد، يؤكد الجانب الأوكراني، أولا، أنه وفقا لدستور أوكرانيا وقانونها المتعلقين بضمان حقوق وحريات المواطنين والنظام القانوني في الأراضي الأوكرانية المحتلة مؤقتا، تمتد سيادة أوكرانيا لتشمل كامل إقليمها، وهو غير قابل للتجزئة وله حرمته داخل حدودها الحالية. ثانيا، تحتفظ أوكرانيا بالولاية على جميع المرافق والمواد النووية، بما في ذلك مفاعل DR-100 المخصص للأبحاث وباقي المرافق النووية في جامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية، والتي هي ملك لأوكرانيا وتقع حاليا في الأراضي المحتلة مؤقتا. ثالثا، تظل أحكام اتفاق الضمانات بين أوكرانيا ووكالة الطاقة الذرية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية سارية بشكل كامل وتنطبق على جميع المرافق والمواد النووية في أوكرانيا، بما في ذلك تلك التي تقع في الأراضي المحتلة مؤقتا في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وأوكرانيا تدعم موقف الوكالة المبدئي المتعلق بالاستمرار في تطبيق الضمانات على المنشآت والمواد النووية الأوكرانية، وفقا لقواعد القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، واستنادا إلى حقيقة أن جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا.

وأود أن أؤكد أن أوكرانيا تحظر على كامل أراضيها، بما في ذلك في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي المحتلة مؤقتا، ومدينة سيفاستوبول، نشر الأسلحة النووية وتحويل المواد والمرافق النووية الأوكرانية للأغراض العسكرية، بما في ذلك مفاعل أبحاث DR-100 والمرافق النووية الأخرى التابعة لجامعة سيفاستوبول الوطنية للطاقة والصناعات النووية.

ولذلك، نحث الجانب الروسي على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد تؤدي إلى انتهاك مركز الجزء الذي يحتله الاتحاد الروسي من الأراضي الأوكرانية كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وتعرقل إمكانية توسيع نطاق اتفاق ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ وبروتوكوله الإضافي الموقع في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ بين الاتحاد السوفياتي السابق والوكالة ليشمل المواد والمرافق النووية الأوكرانية.

وأدى حادث فوكوشيما داييتشي في عام ٢٠١١ إلى شعور بالقلق على نطاق واسع إزاء أمان محطات الطاقة النووية في جميع أنحاء العالم، وأثار مناقشات بشأن جدوى الطاقة النووية كمصدر توليد للطاقة. ونود أن نؤكد مجدداً على أن الطاقة النووية ستظل عنصراً هاماً في استراتيجية أوكرانيا للطاقة في الأجلين المتوسط والطويل، وستظل بمثابة أساس للتنمية المستدامة في اقتصادنا الوطني. وقد برزت أهميتها المتزايدة في استراتيجية أوكرانيا المستكملة للطاقة للفترة حتى عام ٢٠٣٠.

أخيراً، نود أن ننضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدم إلى الدورة الـ ٦٩ للجمعية العامة (انظر A/69/225) وفي الإعراب عن تقديرنا العميق للعمل الذي قامت به الوكالة.

**السيد بيركايا** (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن شكر وفد بلدي الخالص للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرضه التقرير السنوي الشامل للوكالة (انظر A/69/255) وعلى البيان الذي أدلى به، ويتضمن كلاهما معلومات هامة عن أنشطة الوكالة خلال عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤. ونتطلع إلى مواصلة العمل بشكل وثيق مع السفير أمانو وتعزيز التعاون القائم بين إندونيسيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حيوي في مساعدة وتعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية، ولا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك إندونيسيا. والتكنولوجيا النووية بالنسبة إلى إندونيسيا أداة قيمة للتصدي لكثير من جوانب برامجنا الإنمائية الوطنية، ولا سيما في مجالات الصحة والغذاء والزراعة وإدارة موارد المياه وحماية البيئة والصناعة. وما فتئت إندونيسيا تستخدم طريقة الإشعاع في حث طفرات المحاصيل وتقنيات نووية ووسائل نظائر مشعة أخرى لزيادة جودة المحاصيل والإنتاجية، وهي من بين التطبيقات التي تهدف إلى ضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل معيشة الناس. ونعمل أيضاً على تعزيز تطبيقات تكنولوجيا الإشعاع في مجال التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية المتعلقة بالمنتجات الزراعية.

وما زالت لدينا ثقة كبيرة بفائدة التكنولوجيات النووية وأوجه التآزر التي تعززت من خلال التعاون الدولي في المجال النووي، وهو مجال يتسم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيه بأهمية بالغة. وتثني إندونيسيا على أنشطة الوكالة المختلفة في مجال تطبيق التكنولوجيا النووية في مجالات الأمن الغذائي والزراعة، والوقاية من الأمراض ومكافحتها، وإدارة موارد المياه والبيئة، والنظائر المشعة وتكنولوجيا الإشعاع. ونشيد أيضاً بالتقدم الذي أحرزته الوكالة في تطوير الطاقة النووية، ونرحب بالمساعدة المقدمة إلى الدول الأعضاء المهتمة بإطلاق وتوسيع نطاق برامج الطاقة النووية.

يتزايد الطلب على الطاقة بسبب نمو القطاع الصناعي في إندونيسيا. وفي هذا الصدد، نحن مصممون على تسخير الطاقة النووية بوصفها جزءاً من مزيج الطاقة الوطنية من أجل ضمان توافر إمدادات الطاقة. ونحن عازمون بالتالي على بناء محطات للطاقة النووية لهذا الغرض. ونشعر بامتنان خاص للوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديمها المساعدة التقنية لإندونيسيا في تطوير البنى التحتية، وهي إحدى الخطوات الهامة التي تمهّد لإقامة محطات الطاقة النووية. وفي الواقع، تؤدي إدارة التعاون التقني في الوكالة دوراً لا غنى عنه بوصفها الأداة الرئيسية للوكالة للوفاء بولايتها في تعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ولا سيما في المناطق النامية من العالم. ويتعين علينا جميعاً مواصلة دعم موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل التعاون التقني.

إن ضمان استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية حصرا هو من المهام المناطة بالوكالة وفقا لنظامها الأساسي. ولذلك، فإننا نقدر أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى التحقق من الامتثال الكامل للدول بالتزاماتها بعدم الانتشار والتأكد من أن المواد النووية تستخدم للأغراض السلمية. ونحن مقتنعون بأن ضمانات الوكالة تسهم في تعزيز الأمن الجماعي وتساعد على تهيئة بيئة مواتية للتعاون النووي.

فيما يتعلق بوظيفة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الأمان النووي، ترحب إندونيسيا بالأنشطة التي تضطلع بها في وضع معايير الأمان. ونسلّم بالدور المحوري للوكالة في تعزيز التعاون الدولي وفي تنسيق الجهود الدولية لتوطيد الأمان النووي العالمي وفي توفير الخبرة والمشورة في هذا المجال. ونرحّب أيضا بالتقدّم المحرز في تنفيذ خطة عمل الوكالة بشأن الأمان النووي. وفي حين أن المسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي تقع على عاتق كل دولة على حدة، فإننا نعتقد أن دور الوكالة في ضمان أمان جميع الأنشطة على الصعيد العالمي ينبغي تعزيزه وتدعيمه بالقدر المنصوص عليه في نظامها الأساسي.

وفيما يتعلق بأنشطة الوكالة في مجال الأمن النووي، نرى أنه على الرغم من أن مسؤولية ضمان الأمن النووي في نطاق الدولة تقع بالدرجة الأولى على عاتق حكومتها، فإن التعاون

والتنسيق الدوليان لكفالة الأمن النووي على الصعيد العالمي أمر بالغ الأهمية، وللوكالة مرة أخرى دور محوري تؤديه في هذا الصدد. ويسرنا أن الوكالة تساعد البلدان على الحد من خطر حصول الإرهابيين على مواد نووية أو مشعة ومنع تخريب المنشآت النووية.

في الختام، نؤكد من جديد تقديرنا للوكالة لأن أنشطتها أسهمت إسهاماً كبيراً في زيادة الرخاء والأمن والأمان في العالم. وتحتاج الوكالة إلى دعمنا المستمر والقوي للوفاء بالولاية المنصوص عليها في نظامها الأساسي، وستواصل إندونيسيا القيام بدورها في هذا الصدد.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن البند ٨٦ من جدول الأعمال. نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/69/L.7.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بمدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيد آن ميونغ هن** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يشرح موقفه بشأن مشروع القرار A/69/L.7 المعنون ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“. ويشكل هذا البيان أيضاً رد وفد بلدي على البيانات التي لا صلة لها بالموضوع وحتى العدائية التي قدمتها بعض الوفود، بما في ذلك وفدا اليابان وكوريا الجنوبية، بخصوص مسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ويرفض وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك البيانات، ومن ثم فهو يرفض مشروع القرار أيضا.

إنَّ حيازة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للردع النووي هي نتيجةُ عداء الولايات المتحدة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ممَّا يجعل حل المسألة النووية يعتمد اعتماداً كاملاً على سحب السياسة العدائية للولايات المتحدة. لكنَّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقدِّم للجمعية العامة في كل سنة الحلَّ نفس الجزئي وغير العادل، انسجاماً مع السياسة العدائية للولايات المتحدة، الرامية إلى نزع سلاح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتدميرها. وبما أنَّ عمل الوكالة الدولية للطاقة يفتقر للحياد والموضوعية، فإنها فقدت نزاهتها.

والولايات المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية هما اللتان أثارتا الشكوك حول مرافقنا النووية السلمية، وهما اللتان أرغمتا بلدي أيضاً على اتخاذ تدابير للدفاع عن النفس بالانسحاب من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم نعترف يوماً بقرارات مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكما أوضحنا، إنَّ المسألة النووية لشبه الجزيرة الكورية هي نتاج سياسة الولايات المتحدة العدائية وتهديداتها النووية ضد بلدي، وقد أُرغِمنا على حيازة الردع النووي بغية الدفاع عن سيادتنا وحقنا في الوجود.

وطالما أنَّ سياسة الولايات المتحدة العدائية مستمرة، فإنه لا يمكن توقُّع السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة المحيطة بها، فضلاً عن إيجاد حلٍّ للمسألة النووية. ويجب القضاء كلياً على السياسة العدائية للولايات المتحدة، بما فيها التدريبات العسكرية المشتركة العدائية ضدَّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إذا كنا نريد إزالة خطر الحرب النووية من شبه الجزيرة الكورية.

وإذا ظلت الولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتبتزّها بالأسلحة النووية، فإننا سنواصل ممارسة الحق في الدفاع عن النفس بتعزيز قدرات الردع النووي لدينا. وإذا أرادت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ترى حلاً ملائماً للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، فعليها أن تتخذ

موقفاً عادلاً بالتشكيك في تحرُّك الولايات المتحدة التي أثارت المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية وتواصل تهديد بلدي بالأسلحة النووية.

إنَّ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يودُّ مجدداً أن يسجِّل معارضته لمشروع القرار A/69/L.7 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد تعليلاً للتصويت قبل التصويت.

تبتُّ الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.7 بعنوان ”تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية“.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد تسانغ سايجن** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وإضافة إلى الوفود المُدرَجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدِّمي مشروع القرار A/69/L.7: الاتحاد الروسي، أيسلندا، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، كولومبيا وليختنشتاين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أنَّ الجمعية العامة تقرِّر اعتماد مشروع القرار A/69/L.7؟

اعتُمِد مشروع القرار A/69/L.7 (القرار ٧/٦٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا التكلم في ممارسة حقِّ الردِّ. فهل لي أن أذكِّر الأعضاء بأنَّ البيانات في ممارسة حقِّ الردِّ تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

**السيدة جاكوبون** (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنَّ ليتوانيا تمارس حقَّها في الردِّ على البيان الذي أدلى به ممثل بيلاروس (انظر A/69/PV.37). ومن المتوقَّع للبلدان التي تُعِدّ مشاريع جديدة للطاقة النووية أن تتبع مبادئ الشفافية والمسؤولية. ولكل بلد الحقُّ في إعداد الطاقة النووية، شريطة ألاَّ تُنسى الالتزامات الدولية المتعلقة بالأمن النووي، وأن تُتَّخذ المقررات الوطنية في سياق أوسع للآثار المحتمَلة العابرة للحدود. وهذا ما يجعلنا نعرب عن قلقنا حين يجري بناء أجسام الطاقة النووية في أحياء مغلقة، بدون التنفيذ الملائم للاتفاقيات الدولية، ومعايير الأمان النووي والحوار مع الجيران. وفقدان الشفافية والمعلومات الأساسية، وبخاصة في اختيار الموقع، والتقييم الزلزالي وخطط الاستعداد لحالات الطوارئ مثيرة للإزعاج.

إنَّ بناء الثقة والحدَّ الأقصى من الأمان أساسيان لتطوير الطاقة النووية. وتطبيق معايير الأمان لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والامتثال لاتفاقية الأمان النووي والتعاون مع البعثات المتخصصة التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل الدورة الكاملة للوقود النووي، بما يشمل أمان الموقع، ينبغي أن يصبح غير قابل للفصل عن أيِّ برنامج للطاقة النووية. لذا، فإنّنا إذ نعترف بأنَّ من مصلحتنا المشتركة ضمان حدٍّ أقصى من مستوى الأمان في محطات الطاقة النووية، ندعو جميع البلدان التي تنفذ مشاريع الطاقة النووية إلى استخدام الصكوك التي تقدمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتفاقيات الدولية منذ البداية الأولى للمشروع، بغية ضمان بيئة مأمونة والاستخدام السليم للطاقة النووية.

**السيد بانكين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا بصراحة مندهشون لأنَّ الوفد الأوكراني قد استخدم مجدداً أية فرصة متاحة مقدَّمة من منبر الأمم المتحدة لخطابه وتحريضاته، وإثارة مسائل لا علاقة لها ببند جدول الأعمال. ولا أريد أن أدخل في مهاترات، لكنني بحاجة إلى طرح بضع ملاحظات متعلقة بوضع المرافق النووية في القرم في آذار/مارس.

إنَّ اتفاق ٢١ شباط/فبراير ١٩٨٥ بين الاتحاد السوفياتي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإضافة عام ٢٠٠٠ لذلك الاتفاق يغطيان كلتا القرم وسيفاستوبول. وممثلو الاتحاد الروسي، الذين يتصرفون بروحية الانفتاح، عملوا مع الوكالة بشأن وضع المرافق النووية في القرم وسيفاستوبول، وبشأن تهيئة الأجواء الهادئة بغية تأمين اتِّباع ضمانات الوكالة المتعلقة بالاتفاق. لذا، فإنَّ الحالة منسجمة كلياً مع القانون الدولي.

ثانياً، بحسب القرار الطوعي لشعب القرم بالتوحُّد مع الاتحاد الروسي، وفي أعقاب استفتاء ١٦ آذار/مارس، الذي نُفِّذ بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق ١٨ آذار/مارس لاستيعاب القرم في الاتحاد الروسي، إنَّ أراضي القرم ومدينة سيفاستوبول خاضعة للولاية القضائية للاتحاد الروسي. لذا، فقد تولَّى الاتحاد الروسي المسؤولية الكاملة عن المرافق النووية في أراضيه الجديدة. وهو، علاوة على ذلك، مستعد لتزويد الوكالة، إذا طلبت منه، بأية معلومات متعلقة بالمواد النووية الجاري استخدامها. وهذا كله مذكور في الاتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ١٩٨٥.

فيما يتعلق بادعاء أن الاتحاد الروسي لا يلتزم بالضمانات أو ينتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نؤكد أن العنصر الرئيسي في المذكرة ومفهوم الضمانات السلبية، كما يفهم على النحو التقليدي، هو عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعدم التهديد باستخدامها. إن الاتحاد الروسي لا ينتهك بأي شكل من الأشكال تلك المفاهيم فيما يتعلق بأوكرانيا، ولا ينتهك المذكرة، ونحترم الوكالة. والضمانات السلبية ليست موضع شك على الإطلاق في ذلك الصدد. والاتحاد الروسي لا يضطلع بأي شيء من شأنه أن يتعارض مع ذلك النظام. ونحن نعمل على نحو نزيه.

**السيدة بيلا** (أوكرانيا) (تكلمت بالإنكليزية): لن أخوض في كلمة طويلة لتوضيح أن جل ما قيل للتو ما هو إلا أكاذيب. وسأشرح بإيجاز أن الاتفاق المبرم بين أوكرانيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية هو الوثيقة الرئيسية التي تنظم وتقدم الضمانات المتعلقة بالأجسام الموجودة على الأراضي المحتلة، والوكالة قد قررت ذلك. وبناء عليه، ليس لأي شخص في هذه القاعة الحديث عن أي وثائق بين روسيا والوكالة بشأن الأجسام التي توجد على أراض أوكرانية.

**الرئيسة بالنيابة** (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٨٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٦.